ثلثة ثلثة أو متتاليا المطلب الثاني في شرائطه وهي سبعة آ النية ويشترط فيها القصد
الى الفعل على وجهه لوجوبه او ندبه متقربا به الى الله تعالى وتنوي الوجوب في
الثالث بعشية الندب في الأولين ان قلنا بوجوبه ب الصوم فلا يصح ندبا ونفلا
فيشترط فيه ان لا يكون المكلف له فلا يصح في العيدين ولا من الحائض ولا النفساء
ولا يشترط اصالة الصوم بل يكفي التبعية فلو اعتكف في رمضان او النذر المعين اجزاه
ولو كان عليه قضاء صوم او صوم نذر معين واعتكف كذلك فنوى بالصوم
القضاء او النذر فالأقرب الاجزاء عنه وعن صوم الاعتكاف ج الزمان فلا
بد من اقل من ثلثة ايام فلو نذر اعتكافا وجبت الثلثة ولو وجب قضاء يوم افتقر
الى آخر وينوي فيها الوجوب ايضا وبخيرة في تعيين القضاء او لو اعتكف خمسة
قبل وجب السادس ولا يجب الخامس ولو اعتكف قبل العيد يوم او يومين
لم يصح ويشترط التوالي فلو خرج ليلا لم يصح وان نذر نهارا بالثلثة ولو نذر النهار
خاصة بطل النذر ولو اعتكف ثلثة متفرقة لم يصح د تكليف المعتكف واسلامه
فلو اعتكف المجنون او الكافر لم يصح ويصح من المميز تمرينا ه المكان وانما يصح في
اربعة مساجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة على رأي والضابط تاجه فيه
الذي او وصي له جماعة او جمعة على رأي وسواء الرجل والمرأة في المساجد
الثلث فلو خرج لا لضرورة بطل ولو كرها ولو خرج لضرورة لقضاء الحاجة و
الغسل وصلوة جنازة وتشييعها وعود مريض وقامة شهادة
او لسهو لم يبطل ويحرم حينئذ الجلوس والمشي تحت الظلال اختيارا والصلوة
خارج المسجد الا بمكة فانه يصلي بها اين شاء ز انتفاء الولاية او اذن الولي
فلو اعتكف العبد او الزوجة لم يصح الا مع اذن المولى والزوج ومع الاذن
يجوز الرجوع مع التنبيه لا الوجوب فلو اعتقد بعد الاذن لم يجب الاتمام مع

التنبيه ولو هايأه جاز ان يعتكف في اثنائه وان لم يأذن تولاه المطلب الثالث في احكامه
يحرم عليه النساء لمسا وتقبيلا وجماعا وتتم الطيب والاستمتاع وعقد البيع اجابا وقبولا و
المماراة نهارا وليلا والاظفار نهارا ويحرم الخيط ولا الترجيل ولا التظهر للعباب والخوض
في الماء ويفسده كل ما يفسد الصوم فان افسد مع وجوبه لزم قضاؤه ان كان بالجماع او ليلة
في رمضان وغيره ان كان معينا والا فالقضاء فلو جامع في نهار رمضان فكفارتان فان
اكل المعتكف فنادى على رأي ولو ارتد بطل اعتكافه وآخر فان عاد استأنف مع الوجوب
يخرج المطلقة رجعيا الى منزلها مع عدم التعيين وللصبية بعد العود مع الوجوب وللباع و
اشتري آثم والأقرب الانعقاد ولو مات قبل القضاء الواجب وجب على الولي قضاؤه
عنه المطلب الرابع في النذر لا يجب التتابع في المنذور الا ان يشترطه لفظا او معنى ولو نذر
اعتكاف ستة جاز ان يعتكف ثلثة ثم يترك ثم يأتي بالباقي والأقرب اتيانه بيوم من النذر
وآخر من غيره هكذا ستة مرات ثم لا يجب تفريق التاسعات على الأيام ولو نذر المكان تعين
ولذا الزمان والهيئة فلو نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا وجب الجمع ولو اشترط التتابع
في المعين فخرج في اثنائه صح ما فعل ان كان ثلثة فما زاد وأتم ما بقي وقضى ما اخل ولذا لو
شرطه وقد استأنف وكفر فيهما ولو عين شهرا واخل بعشر قضى والا يجب التتابع في قضاء
الا ان يشرط التتابع على اشكال ولو نذر شهرا متتابعا بعاشر عين وافطر في اثنائه استأنف
ولا كفارة الا ان لو فاع ولو نذر اعتكاف شهر كفاه عدة يوم هلال ولذا لو نذر العشر الأخير
نقص الكفي التعين وان آخر لقضاء حاجة لم يجب قضاؤه ولا اعادة الدية بعد
العود والحائض والمريض يخرجان ثم يقضيانه مع الوجوب لا بد ونه ولا ندبا ولو عين زمانا
ولم يعلم به حتى خرج كالناسي والمحبوس قضاه وحكمه في التروي كرمضان ولو نذر اعتكاف
اربعة فاعتكف ثلثة قضى التابع وضم اليه آخرين وجوبا فان افطر الأقل كفر ولذا في
احد الأخيرين ان آخرهما والا فلا ولو نذر اعتكاف يوم لا يزيد بطل ولو نذر اعتكاف يوم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)